الأربعاء 13 نيسان 2016 - العدد 5695 - صفحة 5

لجنة الأهالي: لإقرار قانون المفقودين

طالبت لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين في لبنان، في الذكرى الـ41 للحرب اللبنانية، رئيس المجلس النيابي نبيه بري الايعاز الى هيئة الادارة والعدل لعقد جلسات خاصة استثنائية ومتتالية بشأن اقتراح قانون المفقودين والمخفيين قسرا ليصار الى إدراجه بنداً أول على جدول أعمال أول جلسة تشريعية تعقد باعتبار ان لا ضرورة تسبق اقرار هذا المشروع ضمن جلسات «تشريع الضرورة».

وذكرت اللجنة بأنه في اربعين الحرب في نيسان الماضي (2015) سلّح القضاء اللبناني اهالي المخطوفين والمفقودين بقرار واضح وصريح ثبّت بموجبه الحق بمعرفة مصائر أحبائهم الذين فقدوا خلال الحرب.

وبعد عام نعيد التذكير بأن الترجمة العملية لهذا القرار القضائي هو اقرار بضرورة حل هذه القضية بشكل نهائي بمستوى انسانية وكرامة المفقودين.

ورأت ان الحل العلمي المقبول والذي يلامس العدالة بحدها الأدنى له وجهان: «الأول تنفيذي: يقضي بجمع وحفظ العينات البيولوجية لأهالي المفقودين. انه الوسيلة الفضلى والاسهل التي تسمح بالتعرف على هويات المفقودين في حال عادوا، او على الرفات عند ظهورها. كما انه يسهل التمييز بين العظام التي يتم العثور عليها هنا وهناك بين حين وآخر ان كانت عظاماً حيوانية او بشرية. وفي ظل عدم القيام بهذا الاجراء، كيف يمكننا التعرف مثلاً على المفقود اندريه اميل شعيب لو عاد، او على رفاته ان وجدت بعد ان غادرت امه ثم أبوه الحياة..؟ خديجة وهبة، ام محمد الهرباوي، دفناها منذ اسبوعين، وقبلها ام علي جبر، وسبقهما العديد من دون ان تؤخذ منهم العينات البيولوجية...!!». والحل الثاني تشريعي ويقضي «بإقرار اقتراح قانون الأشخاص المفقودين والمخفيين قسراً. ونشير الى ان نقاش المشروع المذكور قد امتد على ثلاث جلسات كانت قد دعت اليها اللجنة النيابية لحقوق الانسان، بمشاركة ممثل عن كل من لجنة اهالي المخطوفين والمفقودين في لبنان ولجنة سوليد مع اطراف اخرى معنية، وختم النقاش في جلسة الأسبوع الفائت».

وعلمت من رئيس اللجنة ميشال موسى، ومقررها غسان مخيبر بأن اقتراح القانون سيحال الى لجنة الادارة والعدل، ليأخذ مساره الى الهيئة العامة.

وتمنت في ان تكون الـ 39 سنة المقبلة افضل للأهالي من الـ41 سنة التي انقضت.